THE
CARTER CENTER

مركز كارتر: تمت إدارة الانتخابات البلدية الفلسطينية بشكل جيد، وهناك حاجة ماسة إلى خطوات لتسهيل إجراء انتخابات عامة

توجَّه الفلسطينيون الذين يعيشون في المدن الكبرى في الضفة الغربية إلى صناديق الاقتراع في 26 آذار/مارس لاختيار مجالس بلدية في انتخابات سلمية ومُدارة جيداً. وجدت بعثة خبراء الانتخابات التابعة لمركز كارتر أن جميع المدن الرئيسية في الضفة الغربية تقريبًا شهدت سباقات انتخابية تنافسية، وذلك بالرغم من المقاطعة الرسمية من قبل حركة حماس والبيئة السياسية والانتخابية الصعبة للغاية، والتي تتميز بانتهاكات متكررة لحقوق الإنسان، بما في ذلك ترهيب ومضايقة الفاعلين السياسيين.

بينما يدعم الإطار القانوني والإداري إجراء انتخابات نزيهة، يجب القيام بالمزيد لضمان احترام حقوق الإنسان الفلسطيني. كما يحث مركز كارتر القادة الفلسطينيين على اتخاذ خطوات فورية لتهيئة الظروف اللازمة للمواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة لممارسة حرياتهم الأساسية بالكامل، بما في ذلك حقوقهم السياسية والانتخابية. ويجب أن يتمتع الفلسطينيون بالحق في اختيار قادتهم في انتخابات عامة دورية منتظمة، دون مضايقة أو ترهيب، والتعبير والتجمع بحرية دون خوف من الانتقام، سواء من الإسرائيليين أو قوى الأمن الفلسطينية أو الفاعلين السياسيين الآخرين.

كانت انتخابات 26 آذار / مارس هي المرحلة الثانية من الانتخابات البلدية وتم إجراؤها في مدن الضفة الغربية التي يزيد عدد سكانها عن 15,000 نسمة. حيث تم تنفيذ المرحلة الأولى في 11 كانون الأول/ديسمبر 2021 في البلدات والقرى الصغيرة. وتم اتخاذ القرار بإجراء الانتخابات البلدية مباشرة في أعقاب إلغاء الانتخابات العامة الرئاسية والمجلس التشريعي الفلسطيني في أيار / مايو 2021. وقد أتاحت الفرصة لفلسطينيي الضفة

الغربية اختيار مسؤولي مجالسهم المحلية. ولكن حركة حماس التي تسيطر على قطاع غزة منعت إجراء الانتخابات البلدية هناك.

في تموز/يوليو 2021، وبعد وقت قصير من إلغاء الانتخابات العامة، أصدر مركز كارتر بيانا ينتقد فيه بشدة تأجيل هذه الانتخابات إلى أجل غير مسمى واقترح سلسلة من الخطوات لتعزيز إجراء انتخابات ذات مصداقية من شأنها تجديد التفويض الديمقراطي للمسؤولين الفلسطينيين المنتخبين والمساعدة في ضمان تلبية المسؤولين المنتخبين احتياجات ورغبات الفلسطينيين الحالية. وتعتبر هذه الانتخابات مهمة بشكل خاص لأن 40٪ على الأقل من السكان أصحاب حق التصويت كانوا دون السِّن القانوني الذي يؤهلهم للمشاركة في الانتخابات العامة الأخيرة التي أجريت عام 2006. وبالرغم من إحراز تقدم ضئيل لتسهيل إجراء الانتخابات العامة، قام مركز كارتر بإرسال بعثة خبراءانتخابات لتقييم سياقات الانتخابات البلدية.

تم اعتماد بعثة الخبراء رسمياً من قبل لجنة الانتخابات المركزية وكانت مهمتها الثلاثية هي تقييم: أ) الإطار القانوني والإداري للانتخابات البلدية. ب) درجة المشاركة السياسية والمنافسة واحترام حقوق المشاركة للناخبين والمرشحين في العملية، بما في ذلك بيئة الفضاء الافتراضي عبر الانترنت؛ ج) تداعيات هذه الانتخابات على الاستحقاقات الانتخابية الفلسطينية المستقبلية. وخلال عمل البعثة في الفترة الواقعة بين 14 آذار إلى 7 نيسان، التقى الفريق المكون من أربعة أشخاص بأفراد ومجموعات في الضفة الغربية وغزة، وتحدث مع أعضاء وكبار موظفي لجنة الانتخابات المركزية، ومسؤولي السلطة الفلسطينية، ومرشحين من قوائم مختلفة، وممثلي منظمات المجتمع المدني الفلسطينية الرائدة. – بما فيها تلك التي تراقب احترام حقوق الإنسان والعملية الانتخابية – ومحللون مختلفون للشؤون الفلسطينية وأعضاء من المجتمع الدولي.

سيصدر الفريق قريبًا تقريرًا كاملاً يقيم البيئة الانتخابية، والإطار القانوني، والفضاء الإفتراضي، والفضاء السياسي، وديناميكيات المشاركة الديمقراطية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وانطلاقًا من روح دعم تعزيز المشاركة الديمقراطية بين الفلسطينيين، سيطرح التقرير توصيات لتحسين العمليات الإنتخابية المستقبلية.

كغيرها من الانتخابات البلدية السابقة في الضفة الغربية، جرت انتخابات 2021–2022 في بيئة سياسية مليئة بالتحديات، بما في ذلك استمرار الاحتلال الإسرائيلي، والمأزق السياسي طويل الأمد بين الحركتين السياسيتين الفلسطينيتين الرئيسيتين (فتح وحماس)، واستمرار تآكل احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

وأجريت هذه الجولة من الانتخابات في 50 بلدية، حيث تنافس على المقاعد 234 قائمة و 2306 مرشح. وخلال فترة حملة الدعاية الانتخابية الرسمية التي استمرت أسبوعين، سعى مرشحو المجالس المحلية الى استقطاب دعم الناخبين من خلال الملصقات والمناظرات العامة ووسائل التواصل الاجتماعي. ومع ذلك، فإن الأحكام القانونية المقيدة لحرية التعبير والتجمع، وتأثير قضية نزار بنات، واعتقال عدة مرشحين من قبل السلطات الإسرائيلية، والمخاوف الناجمة عن بيئة سياسية قمعية القت بظلالها على عملية انتخابية مُدارة تقنيًا بصورة جيدة فيما أعاقت التعبير الكامل عن حقوق المواطنين.

وفقًا للجنة الانتخابات المركزية، بلغت نسبة المشاركة في هذه المرحلة 53.8 في المائة، وفاز مرشحون ينتمون إلى قوائم مستقلة بما نسبته 64.4 بالمائة من مقاعد المجالس البلدية– على الرغم من أن العديد من المرشحين في هذه القوائم كانوا منتمين للأحزاب القائمة بصورة غير رسمية. وكفل نظام الكوتا أن تشكل النساء 18٪ من المقاعد في المجالس الجديدة. وبعد إعلان لجنة الانتخابات المركزية النتائج النهائية، سيبدأ كل مجلس محلي عملية اختيار رئيس البلدية ويعمل رسميًا تحت رعاية وزارة الحكم المحلي.

وفقا لبعثة خبراء مركز كارتر، أعربت الجهات الفلسطينية التي تم الحديث معها عن أملها في أن ترسي هذه الانتخابات الأساس لانتخابات عامة طال انتظارها أو لمرحلة ثالثة من الانتخابات البلدية في قطاع غزة. ولكن، أعرب الكثيرون عن شكوكهم بشأن الإرادة السياسية لتحقيق ذلك وصعوبة تصوُّر سيناريو يسمح لحكومة منتخبة ديمقراطيًا وذات مصداقية بإعادة تأكيد سيطرتها على السلطة الفلسطينية في المستقبل القريب. بينما أقر المرشحون والناخبون بأن الاستطلاعات الأخيرة وفَّرت لفلسطينيي الضفة الغربية فرصة مهمة لتنشيط قيادة المجالس البلدية، وأعرب المرشحون والناخبون على حد سواء عن شكوكهم في أن الانتخابات البلدية ستشكل بداية ضمان أكثر ثباتاً للحقوق الديمقراطية.

يتفق جميع أصحاب المصلحة الفلسطينيين تقريبًا على أن المصالحة بين الطرفين الرئيسيين، فتح وحماس، ضرورية. وفي نهاية المطاف، يجب على القادة السياسيين الفلسطينيين أن يقرروا ما إذا كانت الانتخابات ستعمل كآلية لتحقيق هذا الهدف، أو ما إذا كان يجب أن يحدث شكل من أشكال المصالحة حتى تكون الانتخابات العامة ذات مغزى.

اقترح العديد من أصحاب المصلحة أن تحديد موعد الانتخابات البلدية في غزة يمكن أن يكون بمثابة إجراء لبناء الثقة وسيسمح للمواطنين هناك بالمشاركة في عملية انتخابية لأول مرة منذ عام 2006. وينبغي أن تكون

لجنة الانتخابات المركزية والمؤسسات الأخرى على استعداد لإدارة مثل هذه الانتخابات في إشعار قصير الأجل، حتى أثناء استعدادها أيضًا للانتخابات العامة التي طال انتظارها.

يدعو مركز كارتر الفاعلين الدوليين إلى احترام الحقوق الأساسية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة لاختيار قادتهم الوطنيين وللمساعدة في تعزيز تجديد الحكم الديمقراطي في الأراضي الفلسطينية.

للتواصل: في اتلانتا، سويا أليسون، soyia.ellison@cartercenter.org

في رام الله، قيس أسعد qais.assad@cartercenter.org